عَطْفُ النَّسقِ

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَـاخْـصُـصْ بِـوُدٍّ وَثَـنَـاءٍ مَـنْ صَـدَقْ[(١)]

عطفُ النسق[(2)]: هو التابع، المُتَوَسِّط بينه وبين متبوعه أحَدُ الحروف التي سنذكرها، كـ «اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ».

فخرج بقوله «المتوسط . . . إلى آخره» بقيةُ التوابعِ.

٥٤١ ـ فَالعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اوْ كـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»[(٣)]

---

(١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر، وعطف مضاف، و«النسق» مضاف إليه «كاخصص» الكاف جارة لقول محذوف. اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق باخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول: مفعول به لاخصص «صدق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(2) قال المكودي: النَّسَقُ في اللغة: النظم. «شرحه» ص٢٢٦.

وقال السيوطي: هو بفتح السين مصدر «نسقتُ الكلام أنسقه»، أي: عطفت بعضه على بعضٍ، والمصدر بالتسكين. كذا في «البهجة» ص٢٦٣. وهو خطأ لم يفطن له المحقِّق!

وقال الصبان: وأما النسق فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين. ا.هـ.

والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض.

وفي «الفارضي» أنَّ النَّسَقَ بالتحريك مصدرٌ.

وقيل: النَّسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة، أي: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته. «حاشية الصبان» ٣/ ١٣١.

(٣) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: «بواو» بناء على رأي من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور، أو هو حال المبتدأ بناء على مذهب سيبويه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم، فا، حتى، أم، أو» قصد لفظهن: معطوفات على قوله: بواو، بعاطف مقدر في الجميع «كفيك» الكاف جارة لقول محذوف، فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «ووفا» الواو عاطفة، وفا: معطوف على صدق، وقصر وفا للضرورة، وأصله وفاء، وتقدير الكلام: كقولك: فيك صدق ووفا، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك.

حُرُوفُ العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً، أي: لفظاً وحكماً، وهي:

الواو، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، و«**ثُمَّ**» نحو: «جَاءَ زيد ثُمَّ عمرو»، **والفَاءُ**، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ فعمرو»، و«**حَتَّى**»، نحو: «قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ»، و«**أَمْ**»، نحو: «أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو؟»، و«**أَوْ**» نحو: «جَاءَ زيد أَوْ عمرو»(1).

والثاني: ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط، وهو المراد بقوله:

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا ... لكِنْ كَـ «لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»(٢)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثاني مع الأول في إعرابه، لا في حكمه، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً لَكِنْ عمراً».

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقَا ... فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا(٣)

لمَّا ذكر حُرُوفَ العطفِ التِّسْعَةَ شَرَعَ في ذكر معانيها.

---

(1) كان ينبغي أن يُقَيِّد «أم» و«أو» بأن لا يقتضيا إضراباً، فإن اقتضياه كانا من القسم الثاني الذي سيذكره، وهو ما يُشرِّك لفظاً لا معنىً، وقيل: دلالتهما على الإضراب قليلة.
انظر «شرح المرادي» ٢/ ٩٩٤، «شرح الأشموني» ٣/ ١٣٢ ـ ١٣٣، «شرح المكودي» ص٢٢٦، «أوضح المسالك» ٣/ ١٨٥.

(٢) «وأتبعت» أتبع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لفظاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «فحسب» الفاء زائدة لتزيين اللفظ، حسب، بمعنى كاف هنا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: فكافيك هذا، مثلاً «بل» فاعل أتبعت «ولا، لكن» معطوفان على «بل» بعاطف مقدر في الثاني «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يبد» فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الواو «امرؤ» فاعل يبد «لكن» حرف عطف «طلا» معطوف على «امرؤ»، والطلا ـ بفتح الطاء مقصوراً، بزنة عصا وفتى ـ ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: الطلا هو ولد البقرة الوحشية، وقيل: هو ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، مثل سبب وأسباب.

(٣) «فاعطف» الفاء للتفريع، اعطف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق باعطف «لاحقاً» مفعول به لاعطف «أو» عاطفة «سابقاً» معطوف على قوله: لاحقاً «في الحكم» جار ومجرور تنازعه كل من «سابقاً، ولاحقاً» «أو» عاطفة «مصاحباً» معطوف على سابقاً «موافقاً» نعت لقوله: مصاحباً.

فالواو: **لمطلق الجمع عند البصريين**؛ فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتَمَلَ كَوْنَ «عمرو» جاء بعد «زيد»، أو جاء قبله، أو جاء مُصَاحِباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة[1]، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه»، فَيُعْطَفُ بها: اللاحِقُ، والسابِقُ، والمصاحِبُ.

ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][٢].

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هذَا وَابْنِي»[٣]

اختصَّتِ الوَاوُ ـ من بين حروف العطف ـ بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه[٤]، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» ولو قلت: «اختصم زيد» لم يجز، ومثله: «اصْطَفَّ هذا وابني، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف[5]؛ فلا تقول: «اختصم زيد فعمرو».

---

(1) استعمال الواو في المعية أكثر، وفي تقدُّم ما قبلها كثير، وفي تأَخُّره قليل، فتكون عند التجرّد عن القرائن للمعية بأرجحية. انظر «حاشية الصبان» ٣/ ١٣٥.

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب كما يقول الكوفيون، لكان هذا الكلام اعترافًا من الكفار بالبعث بعد الموت؛ لأن الحياة المرادة من «نحيا» تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عُرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم: «ونحيا» هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعًا، فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.
هذا، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها، فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه، ويليه أن يكون المعطوف عليه سابقًا، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخرًا.

(٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل المنفي وهو «لا يغني» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف، واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

(٤) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصام في أمثلة الشارح، ومما اختصت به الواو أنها تعطف عاملاً قد حُذف وبقي معموله، كما قالوه في: «وزجَّجنَ الحواجبَ والعُيونا» وسيأتي هذا قريبًا.

(5) لأن المعانيَ التي تتضمّنُها الفاء وغيرُها من الحروف تتناقض مع كون الحكم لا يقوم إلا بمتعدِّد.

٥٤٥ ـ وَالفَاءُ لِلتّرْتِيبِ باتّصَالِ وَ«ثُمَّ» لِلتّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ[١]

أي: تدلُّ الفاء على تَأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به[2]، و«ثُم» على تأَخُّرِهِ عنه منفصلاً، أي: مُتَراخِياً عنه، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، و«جاء زيد ثم عمرو» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

٥٤٦ ـ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عطفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ[٣]

اختصَّتِ الفاء بأنها تَعْطف[٤] ما لا يَصْلُحُ أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ

---

(١) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم للترتيب بانفصال» مثل الشطر الأول في الإعراب.

(2) وهو ما يُسمى «التعقيب»، وهو في كلّ شيءٍ بحسَبِه. والاتصالُ به الذي ذَكَرَهُ نسبيٌّ يختلف من أمرٍ إلى آخَرَ. تقول: «تَزَوَّجَ زيدٌ فَوُلِدَ له» فتأتي بالفاء لتُفِيدَ أن الولادة لم تتأخَّر عن الزواج إلا بمقدار ما يلزمه الحمل، فهيَ متصلةٌ بالزواجِ عبرَ لازمِها الذي كأنه منها وهو الحمل.

ويلزمُ أحياناً تأويل ما يردُ مما فيه عدمُ اتصالٍ مع استعمال الفاء؛ كقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] لأن الإهلاك متأخرٌ عن مجيء البأس؛ لأنه نتيجته، والتأويل: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا. وكقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] وجعلُهُ أسوَدَ ليس متصلاً بإخراجه، والتأويل:

أ ـ مُدّة كونه أخضَرَ يانعاً متصلةٌ بالإخراج.

ب ـ أخرج المرعى، فمضت مدة، فجعله غثاءً.

جـ ـ إن الفاء قد تنوبُ منابَ «ثم» فتحمل معنى الترتيب بانفصال.

(٣) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفاء» جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «صلة» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة «على الذي» جار ومجرور متعلق بعطف «استقر» فعل ماض «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «الصلة» خبر أن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعموليها لا محل لها صلة الذي.

(٤) ومما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصَّل على المجمل مع اتحادهما معنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥] والترتيب في مثل هذا ذِكري لا معنوي.

على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: «الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»، ولو قلت: «ويغضب زيد» أو «ثم يغضب زيد» لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فَاسْتُغْنِيَ بها عن الرابط، ولو قلت: «الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيد الذبابُ» جاز؛ لأنك أتيْتَ بالضمير الرابط.

٥٤٧ ـ بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا يَكُونُ إلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا[١]

يُشْتَرط في المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له: في زيادة أو نَقْصٍ، نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ»[2].

٥٤٨ ـ وَ«أَمْ» بها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ[٣]

«أم» على قسمين: منقطعة، وستأتي، **ومتصلة**، وهي التي تقع بعد همزة التسوية[4]،

(١) «بعضاً» مفعول به مقدم لقوله: «اعطف» الآتي «بحتى» جار ومجرور متعلق باعطف «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على كل» جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً «ولا» الواو للحال، لا: نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «إلا» أداة استثناء ملغاة «غاية» خبر يكون، وغاية مضاف، و«الذي» اسم موصول مضاف إليه «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والجملة لا محل لها صلة الذي، وجملة يكون واسمه وخبره في محل نصب حال.

(2) الصواب أن يقول: أن يكون بعضاً مما قبلَهُ «أو» غايةً له في زيادة أو نقص.. فلا أدري أهو خطأُ نُسّاخٍ تعاقبت عليه الطبعاتُ، أم سبقُ قلم من الشارح رحمه الله؛ إذ إن مما هو بعضٌ مما قبله لا يُشتَرَطُ أن يكون غايةً في زيادة أو نقص، كقولك: «أعجبني الكتابُ حتى غلافُهُ» فهل غلافُهُ قمةُ ما فيه، أم أدنى ما فيه؟ ثم إن الزيادة والنقص قد يكونان حسيَّين، وقد يكونان معنويَّين.

وليس في «حتى» إلا مُطلَق الجمع، وليس فيها ترتيبٌ زمنيٌّ، فقد تقول: «مات الناسُ حتى آدمُ» مع أنه من أوائلهم موتاً!

(٣) «وأم» قصد لفظه: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: اعطف، الآتي «اعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إثر» ظرف مكان بمعنى بعد متعلق باعطف، وإثر مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«التسوية» مضاف إليه «أو» حرف عطف «همزة» معطوف على همز «عن لفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «مغنية» الآتي، ولفظ مضاف، و«أي» مضاف إليه «مغنية» نعت لهمزة.

(4) همزة التسوية هي الداخلة على جملةٍ يصحّ أن يحلّ المصدر محلَّها، كقولك في الآية التي سيذكُرُها: سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا.

نحو: «سَوَاءٌ عَلَيّ أَقُمْتَ أَمْ قَعدْتَ» ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١][١] والتي تقع بعد همزة مُغْنِية عن «أيٍّ» نحو: «أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرٌو؟» أي: أيُّهُمَا عندك؟

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المعْنَى بحَذْفِهَا أُمِنْ[٢]

أي: قد تُحذَف الهمزة ـ يعني هَمْزَةَ التسوية، والهمزةَ المغنية عن أيٍّ ـ عند أمْن اللبسِ، وتكون «أم» متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءةُ ابن مُحَيْصِن: «سواءٌ عليهم أَنذرتَهم أَمْ لم تُنْذِرْهم» بإسقاط الهمزة من «أنذرتهم»[3]، وقولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٩٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٤]

أي: أَبِسَبْعٍ؟

---

(١) يجوز لك في هذا الأسلوب أن تعرب «سواء» خبرًا مقدمًا وما يلي الهمزة في تأويل مصدر مبتدأ مؤخرًا، ويجوز العكس بأن تجعل سواء مبتدأ والمصدر المؤول خبره.

(٢) «وربما» رب: حرف تقليل، ما: كافة «أسقطت» أسقط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «الهمزة» نائب فاعل أسقط «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «خفا» قصر للضرورة: اسم كان، وخفا مضاف، و«المعنى» مضاف إليه «بحذفها» الجار والمجرور متعلق بقوله: «أمن» الآتي، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «خفاء المعنى» والجملة في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) ذكر القراءةَ ابنُ جني في «المحتسب» ١/ ٥٠ دون نسبةٍ، وذكر توجيهها، وذكرَها لابن محيصن وزادَ عليه الزهريَّ أبو حيان في «البحر المحيط» ١/ ١٧٥.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي، وعمر مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدري» فعل مضارع يتطلب مفعولين، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله: «بسبع» الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «وإن» الواو واو الحال، إن زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «داريًا» خبره «بسبع» جار ومجرور متعلق بقوله: «رمين» الآتي «رمين» رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل «الجمر» مفعول به لرمين «أم» عاطفة «بثمان» جار ومجرور معطوف على قوله: «بسبع».

الشاهد فيه: قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ «أي» وأصل الكلام: أبسبع رمين. . . إلخ، وإنما حذفها اعتمادًا على انسياق المعنى وعدم خفائه.

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وبمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ(١)

أي: إذا لم يتقدم على «أم» همزةُ التسويةِ، ولا همزةٌ مُغْنِيَةٌ عن أي؛ فهي مُنْقَطِعَة، وتفيد الإضرابَ كبَلْ، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣] أي: بل يقولون: افتراه، ومثلُه: «إِنَّهَا لَإِبلٌ أَمْ شَاءٌ» أي: بل هي شاءٌ(2).

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأبْهِمِ وَاشْكُكْ وإضْرَابٌ بهَا أَيْضاً نُمِي(٣)

أي: تستعمل «أو» للتخيير، نحو: «خُذْ مِنْ مالِي دِرْهَماً أو ديناراً».

وللإباحة، نحو: «جَالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ»، والفرقُ بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لا تَمْنَع الجمعَ، والتخيير يمنعه(4).

وللتقسيم، نحو: «الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف».

---

(١) «بانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله: وفت، الآتي «وبمعنى» جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع، ومعنى مضاف، و«بل» قصد لفظه: مضاف إليه «وفت» وفى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: خلت، الآتي «قيدت» قيد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والتاء للتأنيث، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بمن «به» جار ومجرور متعلق بقيدت «خلت» خلا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أم» والجملة في محل نصب خبر «تك» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(2) وتختلف عن «بل» بالمعنى، فـ«بل» تفيد إثباتَ الحكم لِما بعدَها ونفيَهُ عما قبلها، و«أم» المنقطعة لا تفيدُ ذلك، أفترى أن معنى الآية التي ساقها إثبات كون القرآن مفترى؟ بل هي تفيد أن ما بعدها استفهامٌ مستأنَفٌ بعد كلامٍ قَبْلَها، فالآية: القرآن لا ريب فيه، وهم يقولون: افتراهُ أفَلا تراهم يقولون ذلك؟

(٣) «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبح، قسم» معطوفان على خير بعاطف مقدّر مع كل منهما «بأو» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم، واشكك» معطوفان على خير «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب، والجملة من نمي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب الصريح أو المقدَّر.
والمقدّر كقولك: درهماً أو ديناراً. أي: خُذْ درهماً أو ديناراً.

وللإبهام على السامع، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنْتَ عالماً بالجائي منهما وقَصَدْتَ الإبهام على السامع، [ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾] [سبأ: ٢٤].

وللشك، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكًّا في الجائي منهما.

وللإضراب، كقوله: [البسيط]

ش٢٩٥ ـ مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُك قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[١]

أي: بل زادوا[2].

---

(١) هذان البيتان لجرير بن عطية، يقولهما لهشام بن عبد الملك.

اللغة: «عيال» يعني بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم «برمت» ضجرت وتعبت.

الإعراب: «**ما**» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «**ذا**» اسم موصول: خبر المبتدأ «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف، ويجوز أن يكون قوله: «ماذا» كله اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى «**في عيال**» جار ومجرور متعلق بترى «**قد**» حرف تحقيق «**برمت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال «**بهم**» جار ومجرور متعلق ببرمت، «**لم**» نافية جازمة «**أحص**» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**عدتهم**» عدة: مفعول به لأحص، وعدة مضاف، والضمير مضاف إليه «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**بعداد**» جار ومجرور متعلق بأحص «**كانوا**» كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «**ثمانين**» خبر كان «**أو**» حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو «**زادوا**» فعل وفاعل «**ثمانية**» مفعول به لزاد «**لولا**» حرف امتناع لوجود «**رجاؤك**» رجاء: مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، ورجاء مضاف، والكاف مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**قتلت**» فعل وفاعل «**أولادي**» أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أو زادوا» حيث استعمل فيه «أو» للإضراب بمعنى بل.

(2) وأتى الناظم بمعنى الإضرابِ فيها يذكُره بـ«نُمِيَ» أي: نُسِبَ؛ ليُشير إلى أنه ليس مُجمَعاً عليه بل رآه الكوفيون، وأبو علي [الفارسي]، وابن برهان، وابن جني.

انظر «شرح الأشموني» ٣/١٥٦ ـ ١٥٧، و«شرح المرادي» ٢/١٠٠٩.

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الوَاوَ إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا[١]

قد تُستعمل «أو» بمعنى الواو عند أمْنِ اللَّبْسِ[2]، كقوله: [البسيط]

ش٢٩٦ ـ جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً   كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[٣]

أي: وكانت له قَدَراً.

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ «أَوْ» في القَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ «إِمَّا ذي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»[٤]

يعني: أن «إمَّا» المسبوقَةَ بمثلها تفيد ما تفيده «أو» من التخيير، نحو: «خذ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً»، والإباحة، نحو: «جَالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ»، والتقسيم، نحو: «الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف»، والإبهام والشك، نحو: «جاء إما زيد وإما عمرو».

---

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «عاقبت» عاقب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أو «الواو» مفعول به لعاقب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يلف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها «ذو» فاعل يلف، وذو مضاف، و«النطق» مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «للبس» جار ومجرور متعلق بقوله: منفذاً، الآتي «منفذاً» مفعول أول ليلفي، ومفعوله الثاني محذوف، وجواب «إذا» محذوف.

(2) وهو مذهب الجرميّ والأخفش وبعض الكوفيين.

(٣) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

اللغة: «قدر» بفتحتين، أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» عاطفة بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «قدرًا» الآتي «قدرًا» خبر كان «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «أتى» فعل ماض «ربه» رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف، والهاء مضاف إليه «موسى» فاعل أتى «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله: «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى الواو، ارتكاناً على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

(٤) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بمثل «إما» قصد لفظه: خبر المبتدأ «الثانية» نعت لإما «في نحو» جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً «إما» حرف تفصيل «ذي» اسم إشارة للمفردة المؤنثة: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: إما هذه لك، مثلاً «وإما» عاطفة «النائية» معطوف على ذي.

وليست «إما» هذه عاطفة خلافاً لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف][1][2].

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ «لكِنْ» نَفْياً اوْ نَهْياً وَ«لا» نِـدَاءً اوْ أَمْـراً أَوِ اثْـبَـاتـاً تَـلَا[٣]

أي: إنما يُعْطَفُ بـ«لكن» بعد النفي[4]، نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً لكِنْ عمراً»، وبعد النهي، نحو: «لا تَضْرِبْ زيداً لكِنْ عمراً».

ويُعْطَفُ بـ«لا» بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو»، والأمْرِ، نحو: «اضْرِبْ زيداً لا

---

(١) ههنا ثلاثة أمور نرى أن ننبهك إليها:

الأول: أن «إما» الثانية تكون بمعنى «أو» باتفاق من النحاة، نعني أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إما الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله، نحو: «زارني إما زيد وإما عمرو».

والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها «إما» هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذي تأتي له «أو» أحيانًا كما في الشاهد رقم ٢٩٦.

والأمر الثالث: أن «إما» الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فَـإِمَّـا أَنْ تَـكُـونَ أَخِـي بِـصِـدْقٍ ... فَـأَعْـرِفَ مِـنْـكَ غَـثِّـي مِـنْ سَـمِـيـنِـي
وَإِلَّا فَـاطَّـرِحْـنِـي واتَّـخِـذْنِـي ... عَـدُوًّا أَتَّـقِـيـكَ وتَـتَّـقِـيـنِـي

(2) قال السيوطي في «البهجة» ص٢٦٨: وأكثر النحويين على أن «إما» هذه عاطفة، وخالف ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلُّصاً من دخول عاطف على عاطف.

وقد صحَّح عدم كونها عاطفةً الأشموني في «شرحه» ٣/ ١٦١، وكذا المرادي ٢/ ١٠١٢ ونقل هذا الرأيَ عن يونس أيضاً.

(٣) «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لكن» قصد لفظه: مفعول به لأول «نفياً» مفعول ثان لأول «أو» عاطفة «نهياً» معطوف على قوله: «نفياً» «ولا» قصد لفظه: مبتدأ «نداء» مفعول به مقدم لقوله: «تلا» الآتي «أو أمراً أو إثباتاً» معطوفان على قوله: «نداء» السابق «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لا» والجملة من تلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «لا» المقصود لفظه.

(4) ويُشترَطُ لها كذلك أن يكون معطوفُها مُفرَداً لا جملة، وأن لا تقترن بالواو.

فإن اختلّ أحدُ هذه الشروط الثلاثة فهي حرف ابتداءٍ جيءَ به لقصد الاستدراك.

عمراً»، وبعد الإثبات، نحو: «جاء زيد لا عمرو»[1]. **ولا يعطف بـ«لا»** بعد النفي، نحو: «ما جاء زيد لا عمرو»، ولا يعطف بـ«**لكن**» في الإثبات، نحو: «جاء زيد لكن عمرو».

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا[٢]

٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ   في الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي[٣]

يُعْطَفُ بـ«**بل**» في النفي والنهي؛ فتكون كـ«لكن»: في أنها تُقَرِّرُ حكم ما قبلها، وتُثْبِت نقيضَهُ لما بعدها، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولا تَضْرِبْ زيداً بل عمراً» فقرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقين، وأثبتت القيامَ لعمرو، والأمْرَ بضربه.

ويُعْطَفُ بها في الخبر المُثْبَتِ والأمر؛ فتفيد الإضرابَ عن الأول، وتَنْقُلُ الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأولُ كأنه مسكوتٌ عنه، نحو: «قام زيد بل عمرو، واضْرِبْ زيداً بل عمراً»[4].

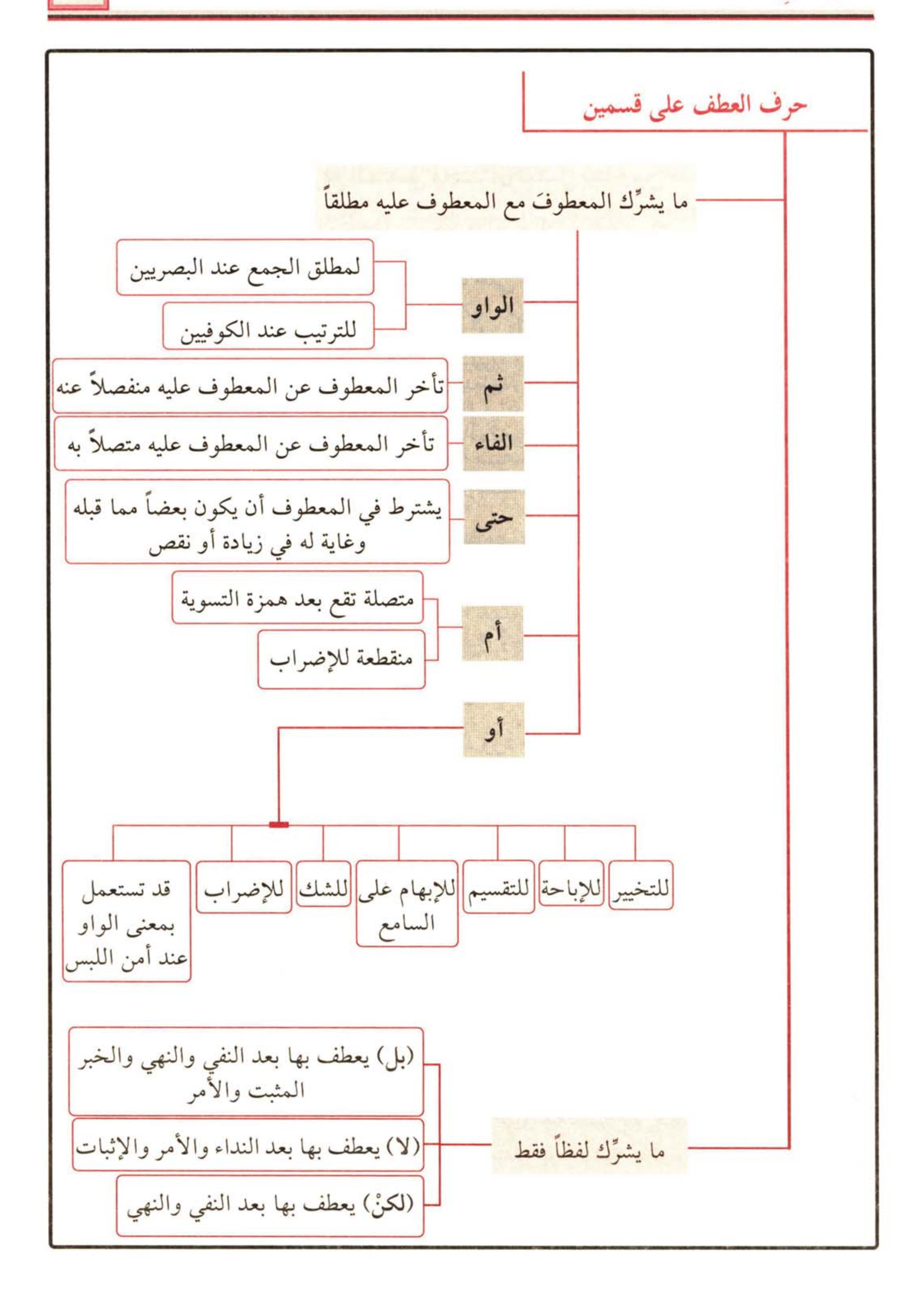
---

(1) ويشتَرَطُ لها كذلك إفرادُ معطوفَيْها، وأن لا تقترن بحرفِ عطف.

(٢) «وبل» قصد لفظه: مبتدأ «كلكن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر، وبعد مضاف، ومصحوبي من «مصحوبيها» مضاف إليه، ومصحوبي مضاف، وها مضاف إليه «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «أكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «في مربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكن «بل» حرف عطف «تيها» قصر للضرورة، وأصله تيهاء، معطوف على مربع.

(٣) «وانقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها، للثان» جاران ومجروران متعلقان بانقل «حكم» مفعول به لانقل، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه «في الخبر» جار ومجرور متعلق بـ«انقل» أيضاً «المثبت» صفة للخبر «والأمر» معطوف على الخبر «الجلي» صفة للأمر.

(4) ويُشتَرَط لها كذلك إفرادُ معطوفَيْها، وإلا كانت حرف ابتداءٍ.


حرف العطف على قسمين
ما يشرِّك المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً
الواو
لمطلق الجمع عند البصريين
للترتيب عند الكوفيين
ثم
تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً عنه
الفاء
تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به
حتى
يشترط في المعطوف أن يكون بعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص
أم
متصلة تقع بعد همزة التسوية
منقطعة للإضراب
أو
للتخيير
للإباحة
للتقسيم
للإبهام على السامع
للشك
للإضراب
قد تستعمل بمعنى الواو عند أمن اللبس
ما يشرِّك لفظاً فقط
(بل) يعطف بها بعد النفي والنهي والخبر المثبت والأمر
(لا) يعطف بها بعد النداء والأمر والإثبات
(لكنْ) يعطف بها بعد النفي والنهي

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ(١)

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ(٢)

إذا عطفْتَ على ضمير الرفعِ المتصل وجب أن تفصلَ بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فقوله: «وآباؤكم» معطوف على الضمير في «كنتم» وقد فصل بـ«أنتم»، وورد أيضاً الفَصْلُ بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: «**أو فاصل ما**» وذلك كالمَفْعُول به، نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]؛ فـ«من»: معطوف على الواو في «يدخلونها» وصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من «يدخلونها»، ومثله الفصلُ بـ«لا» النافية، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ«آباؤُنا» معطوفٌ على «نا»، وجاز ذلك للفصل [بين المعطوف والمعطوف عليه] بـ«لا».

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، نحو: «اضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ«زَوْجُكَ» معطوف على الضمير المستتر في «اسْكُنْ»، وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

وأشار بقوله: «**وبلا فصل يرد**» إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ على الضمير المذكور بلا فَصْل، كقوله: [الخفيف]

---

(١) «إن» شرطية «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطفت» الآتي، وضمير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «متصل» نعت لضمير رفع «عطفت» عطف: فعل ماض فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعله «فافصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، افصل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بافصل «المنفصل» نعت للضمير، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «أو» عاطفة «فاصل» معطوف على «الضمير» في البيت السابق «ما» نكرة صفة لفاصل، أي: فاصل أيّ فاصل «وبلا فصل» الواو للاستئناف، بلا: جار ومجرور متعلق بقوله: «يرد» الآتي، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف، و«فصل» مضاف إليه «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العطف على ضمير رفع «في النظم» جار ومجرور متعلق بيرد «فاشياً» حال من الضمير المستتر في «يرد» «وضعفه» الواو للاستئناف، ضعف: مفعول مقدم لاعتقد، وضعف مضاف، والهاء مضاف إليه «اعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

ش٢٩٧ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[١]

فقوله: «وَزُهْرٌ» معطوفٌ على الضمير المستتر في «أَقْبَلَتْ».

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: «مَرَرْتُ بِرَجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»[2] برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء».

وعُلِمَ من كلام المصنف أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فَصْلٍ، نحو: «زَيْدٌ مَا قَامَ إِلّا هُوَ وَعَمْرٌو»، وكذلك الضميرُ المنصوبُ المتصلُ والمنفصلُ، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْراً، ومَا أَكْرَمْتُ إِلّا إِيَّاكَ وَعَمْراً».

وأما الضمير المجرور، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجارِّ له، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، ولا يجوز: «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ». **هذا مَذْهَبُ الجمهور**، وأجاز ذلك الكوفيون، واختارهُ المصنف[3]، وأشار إليه بقوله:

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل، من باب فرح: إذا أشرق وجهه وابيض «تهادى» أصله «تتهادى» بتاءين، فحذف إحداهما تخفيفًا، ومعناه: تتمايل وتتمايس وتتبختر «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش «الفلا» هي الصحراء «تعسفن» أخذن على غير الطريق ومِلْنَ عن الجادة.

الإعراب: «**قلت**» فعل وفاعل «**إذ**» ظرف متعلق بقال «**أقبلت**» أقبل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وزهر**» معطوف على الضمير المستتر في أقبلت «**تهادى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه «**كنعاج**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت، ونعاج مضاف، و«**الفلا**» مضاف إليه «**تعسفن**» تعسف: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من «نعاج الفلا» «**رملاً**» نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» المرفوع بالفاعلية، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص سيبويه على قلّته. ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

(2) «الكتاب» ٢/ ٣١.

(3) ووافقهم يونُس والأخفش؛ كما في «أوضح المسالك» ٣/ ٢١٧، وزاد المراديُّ أن الشلوبين اختاره. «شرحه» ٢/ ١٠٢٦.

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا[١]

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[٢]

أي: جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعَادَةَ الخافِض إذا عُطِفَ على ضمير الخفض لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض؛ فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بجرِّ «الأرحامِ» عطفاً على الهاء المجرورة بالباء[3]، ومن النظم ما أنشدَه سيبويه[4] رحمه الله تعالى: [البسيط]

ش٢٩٨ ـ فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٥]

بجر «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

---

(١) «وعود» مبتدأ، وعود مضاف، و«خافض» مضاف إليه «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بعود، ولدى مضاف، و«عطف» مضاف إليه «على ضمير» جار ومجرور متعلق بعطف، وضمير مضاف، و«خفض» مضاف إليه «لازماً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو جعل الآتي «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: وعود خافض قد جعل لازماً.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عود خافض» «عندي» عند: ظرف متعلق بقوله: «لازماً» الآتي، وعند مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «لازماً» خبر ليس «إذ» أداة تعليل «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «في النثر» جار ومجرور متعلق بأتى «والنظم» معطوف على النثر «الصحيح» نعت للنظم «مثبتاً» حال من فاعل أتى.

(3) «النشر» ٢/ ١٨٩.

(4) «الكتاب» ٢/ ٣٨٣.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٣٩٢) التي لم يعزها أحد لقائل معين.

اللغة: «قربت» أخذت وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه: «فاليوم أنشأت...» وفي بعض النسخ: «قد بت»، «تهجونا» تسبنا.

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريبًا منك؛ لأنك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: «قربت» قرب: فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجونا» تهجو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونا: مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت «وتشتمنا» الواو عاطفة، تشتم: معطوف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك =

٥٦١ ـ وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالـوَاوُ إِذْ لَا لَـبْـسَ وَهْـيَ انْـفَـرَدَتْ[١]

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَـعْـمُـولُـهُ دَفْـعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقِـي[٢]

قد تُحْذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفْطَرَ فعليه عِدَّةٌ من أيام أُخَر، فحذف «أَفْطَرَ» والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: «رَاكِبُ النَّاقةِ طَلِيحَانِ» أي: رَاكِبُ النَّاقةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ.

وانفردت الواو من بين حُرُوفِ العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي مَعْمُولُه، ومنه قولُه: [الوافر]

= فاذهب.. إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فما**» الفاء للتعليل، ما: نافية «**بك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**والأيام**» معطوف على الكاف المجرورة محلًّا بالباء «**من**» زائدة «**عجب**» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «بك والأيام» حيث عطف قوله: «الأيام» على الضمير المجرور محلًّا بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(١) «**والفاء**» مبتدأ «**قد**» حرف تقليل «**تحذف**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**مع**» ظرف متعلق بتحذف، ومع مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**عطفت**» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: مع الذي عطفته «**والواو**» الواو حرف عطف، الواو: مبتدأ خبره محذوف، أي: والواو كذلك «**إذ**» ظرف يتعلق بتحذف «**لا**» نافية للجنس «**لبس**» اسم لا، وخبره محذوف، أي: لا لبس موجود «**وهي**» ضمير منفصل مبتدأ، وجملة «**انفردت**» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر.

(٢) «**بعطف**» جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق، وعطف مضاف، و«**عامل**» مضاف إليه «**مزال**» نعت لعامل «**قد**» حرف تحقيق «**بقي**» فعل ماض «**معموله**» معمول: فاعل بقي، ومعمول مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل «**دفعاً**» مفعول لأجله «**لوهم**» جار ومجرور متعلق بقوله: «دفعاً» «**اتقي**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

ش٢٩٩ ـ إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا[١]

فـ«العُيُونَ»: مفعول بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: وَكَحَّلْنَ العُيُونَ، والفعل المحذوف معطوف على «زَجَّجْنَ»[٢][3].

(١) هذا البيت للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة الجميلة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي ونحوه، وقيل: لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تُزَفَّ إلى الأزواج «برزن» ظهرن «زججن الحواجب» دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**الغانيات**» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا برز الغانيات، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «**برزن**» برز: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة من برز المذكور مع فاعله لا محل لها مفسرة «**يومًا**» ظرف زمان منصوب ببرزن «**وزججن**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا «**الحواجب**» مفعول به لزجج «**والعيونا**» معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي: وكحلن العيون، ونحوه، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين.

الشاهد فيه: قوله: «وزججن الحواجب والعيونا» حيث عطف الشاعر بالواو عاملاً محذوفًا قد بقي معموله، فأما العامل المحذوف، فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا: «وكحلن»، وأما المعمول الباقي فهو قوله: «والعيونا» عطفته الواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله: «زججن»، وهذا العامل المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم: «علفتها تبنًا وماء باردا» فيقدر: وسقيتها ماء باردًا، وفيه توجيه آخر، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه؛ فيقدر في البيت: «وحسَّنَّ الحواجب والعيونا» وفيما ذكرناه من قولهم: «علفتها.. إلخ» يقدر: «أنلتها تبنًا وماءً» أو: «قدمت لها تبنًا وماءً» ونحو ذلك، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب «المفعول معه».

(٢) ذكر المصنف رحمه الله أن الواو والفاء قد يُحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر «أم» مع أنها تشاركهما في ذلك، ومنه قول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

تقدير الكلام: أرشد طلابها أم غي؟ فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن.

(3) قال الأشموني في «شرحه» ٣/ ١٧٣:

قد يُحذَفُ العاطفُ وحدَهُ، ومنه قوله:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممّا يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

أراد: «كيف أصبحت؟ وكيف أمسيتَ؟».

=

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ(١)

قد يُحْذَفُ المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى عليكم؟] فحذف المعطوف عليه وهو «ألم تأتكم».

وأشار بقوله: «**وَعَطْفُكَ الفِعْلَ.. إلى آخره**» إلى أن العطف ليس مُخْتَصًّا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وجاءَ زَيْدٌ وركبَ، واضرب زيداً وقُمْ»(2).

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا(٣)

يجوز أن يُعْطَفَ الفعلُ على الاسم المُشْبِهِ للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عَكْسُ هذا، وهو: أن يُعْطَفَ على الفعلِ الوَاقِعِ مَوْقِعَ الاِسْم اسْمٌ؛ فمن الأول قولُه تعالى: [﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾] [العاديات: ٣ ـ ٤] وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨]، ومن الثاني قولُه: [الطويل]

= وفي الحديث: «تصدّقَ رجلٌ من ديناره، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمرِهِ».

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلتُ خبزاً، لحماً، تمراً». أراد: «خبزاً ولحماً وتمراً».

ولا يكون ذلك إلا في «الواو» و«أو». ا.هـ.

قلت: الحديث الذي ذكره في «صحيح مسلم» برقم (٢٣٥١).

(١) «وحذف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «استبح» الآتي، وحذف مضاف، و«متبوع» مضاف إليه «بدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى متبوع، والجملة في محل جر صفة لمتبوع «هنا» ظرف مكان متعلق باستبح أو ببدا «وعطفك» الواو للاستئناف؛ وعطف: مبتدأ، وعطف مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الفعل» مفعول به للمصدر «على الفعل» جار ومجرور متعلق بعطف «يصح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «عطفك الفعل» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «عطفك الفعل».

(2) ويُشترط في الأفعال اتحادها في الزمان، ولا يضر اختلافها في اللفظ. ينظر «البهجة المرضية» ص٢٧٣.

(٣) «واعطف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه» نعت لاسم، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلاً» مفعول به لاعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل الآتي «استعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تجده» تجد: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «سهلاً» مفعول ثان لتجد.

ش٣٠٠ ـ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الـمَعَابِرَا[(١)]

وقولُه: [الرجز]

ش٣٠١ ـ بَاتَ يُغَشِّيهَا بَعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ[(٢)]

فـ«مُجْرٍ»: معطوف على «يُبِيرُ»، و«جَائِرِ»: معطوف على «يَقْصِدُ».

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد، وهو من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وأول هذه القصيدة قوله:

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالجُمُومَيْنِ سَاهِرَا ... وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُستَكِنًّا وَظَاهِرَا

أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيبُهَا ... وَوِرْدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

اللغة: «ألفيته» ألفى: وجد «يومًا» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك، وماضيه أبار، ويُروى: «يبيد» بالدال، وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة: «وبحر عطاء»، و«المعابر» جمع معبر، بزنة منبر: وهو ما يعبر الماء عليه، كالسفينة.

الإعراب: «**فألفيته**» ألفى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بألفى «**يبير**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثان لألفى «**عدوه**» عدو: مفعول به ليبير، وعدو مضاف، والهاء مضاف إليه «**ومجر**» معطوف على «يبير» الذي وقعت جملته مفعولاً ثانيًا، وكان من حقه أن يقول «ومجريًا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالَي الرفع والجر، كما في قول عروة بن حزام:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ومجر: اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و«**عطاء**» مفعوله «**يستحق**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عطاء «**المعابرا**» مفعول به ليستحق، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله: «يبير... ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل ـ وهو قوله: «ومجر» وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ـ على الفعل، وهو قوله: «يبير» وذلك سائغ جائز.

(٢) البيت مما أنشده جماعة من النحويين، منهم أبو علي في «الإيضاح الشعري» وابن الشَّجري في «الأمالي» ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه.

اللغة: «يعشيها» بالعين المهملة في رواية جماعة من العلماء، أصل معناه: يطعمها العَشاء، وبالغين المعجمة كما هو في رواية الأثبات، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزنًا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أي: ظالم مجاوز الحد، والضمير المتصل في «يغشيها وأسوقها» للإبل.

=